الأوضاع المعيشية للأسرة المهجرة في ظل الأزمة السورية

دراسة استطلاعية في مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء) في مدينة دمشق

طلال عبد المعطي مصطفى *

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرُفِ على انعكاس الأزمة في سورية غير المتوقعة على الحياة المعيشية للأسرة المهجرة ضمن الداخل السوري من خلال كل من الواقع (السكني، الغذائي، الصحي، التعليمي)، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة من خلال عينة من الأسر المهجرة في مدينة دمشق، بلغت (97) أسرة مهجرة، وصُمِّمت استبانة لجمع البيانات المطلوبة،

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- ارتفاع عدد الأزواج العاطلين عن العمل.

2- انخفاض حجم استهلاك الأسرة من السلع المعمرة (تلفاز – غسالة آلية – هاتف منزلي – سيارة خاصة) ومن السلع الغذائية أيضاً (اللحوم – الفواكه – الحلويات)، وتراجع عدد الوجبات من ثلاث وجبات في اليوم الى وجبتين.

الأمراض الأكثر انتشاراً لدى أسر عينة الدراسة هي الأمراض النفسية وأمراض الضغط والقلب والكريب، ومعظم هذه الأسر تعالج في المشافي الحكومية أو في المراكز الصحية التابعة للجمعيات الخيرية، وازدادت حاجة الأسر المهجرة للإغاثة الطبية. فلم تعد تستطيع دفع تكاليف الطبابة لأفراد الاسرة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة في سورية، الأسرة المهجرة، الأوضاع المعيشية.

المقدمة:

أفرزت النزاعات المسلحة غير المتوقعة في المجتمع السوري مشكلات متعددة كان إحداها تدني الأوضاع المعيشية للأسرة السورية وتدهورها في المناطق التي جرت في داخلها نزاعات مسلحة، علماً أن النزاعات المسلحة في سورية أنهت عامها الرابع وسط تصاعد وتيرة الاشتباكات المسلحة في أغلب المدن والقرى السورية، ولقد بلغ عدد المهجرين خمسة ملايين سوري، يعيشون حياة الكفاف في المباني المهجورة والمدارس والمساجد وبيوت الأقارب الضيقة، وهناك بعض الأسر العالقة في أحياء معزولة بسبب الحواجز المسلحة، بعيدين عن متناول يد المنظمات

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق ، دمشق، سوريا.

الاغاثية يعيشون في ظروف قاسية من نقص الغذاء والدواء وتعرضهم للجوع والمرض (برنارد، 2013، انترنت).

فعلى صعيد الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في سورية، تفكك كبير لبنية القطاع الصناعي وإفلاس الكثير من المشاريع وهروب رؤوس الأموال الى الخارج، إضافة الى عمليات النهب والسلب للأصول المادية، كما أدى النزاع المسلح الى تشوه المؤسسات نتيجة تشكل اقتصاد سياسي جديد يتسم بانتشار اقتصاديات العنف التي تمتهن حقوق الانسان والحريات المدنية وحقوق الملكية وسيادة القانون، وقد بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية نتيجة الأزمة لغاية نهاية عام 2013 حوالي 143،80 مليار دولار أميركي، وترافق ذلك بزيادة في أسعار المستهلك بمعدل 178% منذ بداية الأزمة حتى نهاية 2013، حيث ارتفعت أسعار مجمل السلع الغذائية بمعدل 275% وارتفعت أسعار التدفئة ووقود الطهي بمعدل 300%، وبالتالي فإن تضخم الاسعار ضغط على ميزانيات الأسر التي تعاني بشكل متزايد من فقدان فرص العمل والفقر والنزوح (المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الثالث والرابع، أيار 2014، 6). بالإضافة الى مغادرة 12% من سكان سورية مع نهاية 2013، كما أن حوالي نصف السكان (45%) تركوا مكان إقامتهم المعتاد، وكان حوالي ثلث السكان قد نزحوا من منازلهم بزيادة قدرها 1,19 مليون نازح خلال النصف الثاني من عام 2013، كما غادر البلاد 1,54 مليون شخص كمهاجرين، إضافة الى 2،35 مليون شخص كنازحين، (المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الثالث والرابع، أيار-2014،6).

وتبين ان أكثر من نصف السكان يعيشون في حالة فقر، إذ إن 7،9 ملايين نسمة دخلوا دائرة الفقر منذ بداية الأزمة منهم 4،4 مليون نسمة دخلوا دائرة الفقر الشديد، ووصل معدل البطالة الى.486%، إذ خسر أكثر من 2.33 مليون نسمة وظائفهم، مما عرض للخطر الحالة المعيشية لما يقارب (10) ملايين شخص كان هؤلاء المشتغلون يعيلونهم، وارتفع معدل البطالة بشكل حاد ليصل الى 54,3%، أي ان 3,39 مليون شخص عاطل عن العمل، الأمر الذي أدى الى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 11,03 مليون (المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الثالث والرابع، أيار- 2014).

بالإضافة الى تراجع نسبة الاطباء الى السكان من طبيب واحد لكل 661 عام 2010 الى طبيب واحد لكل 4041 مواطنا بحلول حزيران 2013 وطال التأثير 593 مركزا للرعاية الصحية الأولية، وهي التي كانت تعد المصادر الرئيسية للأدوية لمن لديهم أمراض مزمنة،إذ خرج 359 مركزا من الخدمة وأصبح 203 منها غير أمن وتضرر 31 مركزا، وتضرر 61 من أصل 91 مشفى

عام، وخرج كلياً 45% منها من الخدمة، كما تضررت 53 مشفىً خاصًا (المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الثالث والرابع، أيار-2014،8).

والفئة الاكثرعرضة للخطر هي النساء نتيجة انخفاض عدد الولادات التي تخضع لإشراف طبي مختص وغياب القدرة على الحصول على خدمات ما قبل الولادة وما بعدها، بينما يواجه الاطفال معدلات تلقيح منخفضة، وتقهقرًا في الحالة الغذائية وتناميا في أعداد الأمراض المعدية وحالات الإسهال وازدياد نسبة الوفيات المرتبطة بالنزاع المسلح بواقع 67% في النصف الأول من العام 2013 لتصل الى ما يقدر أن أكثر من 400 ألف شخص أخر قد تعرضوا للإصابة أو التشويه أثناء النزاع وبالتالي فإن أكثر من 2% من السكان قتلوا أو اصيبوا أو جرحوا، وعلى سبيل المثال كانت سورية خالية من فيروس شلل الأطفال منذ (14) سنة، غير أنها شهدت تسجيل (22) حالة اشتباه بينها (12) حالة مثبتة وهناك من يؤكد أن مقابل كل إصابة مسجلة (200) إصابة غير مسجلة مع تحذيرات بانتقال المرضى الى دول مجاورة، وقالت المنظمات الدولية أنها لقحت مليون ونصف طفل، ويعتبر ظهور شلل الأطفال مؤشراً على الكوارث الصحية.أما بالنسبة إلى مرض السرطان والأزمات القلبية وأمراض الكلى فقد أشارت التقديرات بأن عدد الذين ماتوا بسبب الأمراض المزمنة زاد عن (200) ألف شخص خلال السنتين الماضيتين اشارة الى وجود (1500) سوري مصابين بالسرطان ووجود (700) ألف جريح يعانون إعاقة مباشرة.

ولا بد من الاشارة أيضاً الى ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية والمهدئات ومضادات الاكتئاب ومراجعة الأطباء النفسيين (حميدي،2013،انترنت) هذا كله نتيجة تفسخ العلاقات الأسرية وتفكك الأسرة وتشتت أفرادها.

ويؤكد تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن تضرر 67% من المنشآت الصحية في سوريا بدرجات متفاوتة نتيجة أعمال العنف من بينها 29% تعطلت تماماً بينما بقي ما يصلح لتقديم الخدمات الطبية وبقي بعض المشافي في أحياء بعيدة عن الصراع وبعض المشافي الميدانية التي تفتقر لأبسط المعدات الطبية، وشمل التدمير أيضاً سيارات الاسعاف البالغ عددها (271) سيارة اسعاف من مجموع (2520) سيارة (حلوم، 2013، انترنت). بالإضافة إلى عشرات الأطباء الذين قتلوا أثناء عملهم.

أما الواقع التعليمي فقد تبين أن معدل التسرب المدرسي وصل إلى 49%، وفقد النظام التعليمي 300 مدرسة جراء الأضرار او التهديم، في حين أن 683 مدرسة تستخدم كمراكز إيواء، ولم تعد المدارس آمنة فقد تعرضت مئات المدارس للنزاعات المسلحة بين الأطراف المتنازعة، وأصبحت ساحات قتال بينهما، فقد صرحت المديرة الاقليمية لليونيسيف في تقريرها عن تدمير ما يقدر بنحو (2572) مدرسة في حين أن أكثر من (800) مدرسة أخرى تستخدم

كمأوى لأسر اللاجئين بسبب النزاع المسلح وقتل ما يقرب من (90) موظفاً في قطاع التعليم، بالإضافة إلى انقطاع الكثير من المعلمين العاملين خارج مناطقهم لأسباب عديدة(حلوم،2013،انترنت) الامر الذي سيترك أثراً سلبياً على رأس المال البشري وبالتالي على التنمية بمفهومها الواسع، ونسبة الاطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من اجمالي عدد الاطفال في هذه الفئة العمرية تصل إلى 18،51% وتصل إلى أكثر من 90% في الرقة وحلب والى 68% في ريف دمشق، وبلغ عدد المدارس التي خرجت من الخدمة (4000) مدرسة في نهاية 2013م وذلك نتيجة للتدمير الكلي للمباني أو الجزئي أو استخدامها كمراكز إيواء(المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الثالث والرابع، أيار-2014م،6).كما انخفض عدد مؤسسات المجتمع المدني العاملة من (160) الى (36) مؤسسة (حميدي،2013،انترنت).

و بعد تفاقم الأزمة ازداد عدد الأسر المهجرة في الداخل السوري والخارج مما يجعل من الأهمية العلمية تسليط الضوء على كيفية انعكاس النزاعات المسلحة على الأسرة السورية المهجرة في الداخل على الصعيد المعيشي، وخصوصاً في ظل انحسار نمط الأسرة النووية لمصلحة النمط الممتد لدى الأسر المهجرة والمستقبلة لهم نتيجة التهجير الكثيف من المناطق الساخنة حربياً إلى المناطق الآمنة نسبياً.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تعد الأسرة السورية تنظيماً اجتماعياً اساسياً ودائماً في المجتمع السوري، فهي مصدر الاخلاق والقيم والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية، وحتى تقوم بوظائفها كمؤسسة اجتماعية، فهي تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها الاساسية من مسكن ومأكل ومشرب، كما تحتاج إلى تحديد الأدوار بين أفرادها حتى يحل الانسجام والتعاون بينهم، وتتمكن من إقامة علاقات اجتماعية سليمة.

والأسرة كمؤسسة اجتماعية لها وظائف ذاتية خاصة بها، ووظائف أخرى ضمن إطار المنظومة الاجتماعية، وبذلك تكون هذه المؤسسة مؤثرة في سير المجتمع من ناحية وتتلقى التأثير من تنظيمات أخرى تبرز في مقدمتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتغيرات الحاصلة في أدوار الأسرة لا يمكن عزلها ومعالجتها بعيداً عن إطار المجتمع، خاصة في التغيرات الطارئة عليه نتيجة النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة، ولأن المجتمع السوري غير معتاد هذه الظروف الجديدة الناتجة عن النزاعات المسلحة، فقد برز العديد من الصعوبات، ومنها صعوبة التأقلم والتعامل مع هذه الظروف الصعبة وإقامة أكثر من أسرة في منزل واحد أو حتى في غرفة واحدة، واختلاط الأسر بعضها مع بعض، وبروز الخلافات الأسرية، وصعوبة التعايش مع عادات وتقاليد مختلفة، وانعدام خصوصية الأسرة، وخصوصاً في مراكز الإيواء، ومن خلال عمل الباحث

في الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المهجرة في الداخل السوري، لاحظ انعدام الدراسات الأكاديمية في هذا الميدان على حد علم الباحث، مما ولد لدى الباحث ميلاً علمياً إلى إجراء دراسة استطلاعية تتناول الأوضاع السكنية والغذائية والصحية والتعليمية التي ألمت بالأسرة السورية المهجرة بشكل خاص نتيجة النزاعات المسلحة، بحيث يمكن الاستفادة من نتائجها كمؤشرات علمية لدراسات معمقة علمياً مستندة الى مقاييس علمية دقيقة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة في الحياة الأسرية كافة، ويتحدد ذلك من خلال التركيز على التساؤل الرئيسي بالتعرف على الأوضاع المعيشية الجديدة للأسرة المهجرة في الداخل السوري في مدينة دمشق، والتي تستوعب أكبر تجمع سكاني للأسر المهجرة والمقيمين في مراكز الإيواء.

ثانياً- أهمية الدراسة:

أ- تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث إحدى المشكلات المجتمعية المركبة التي أفرزتها النزاعات المسلحة في سورية وانعكاسها على أوضاع المجتمع السوري بشكل عام والأسرة بخاصة التي تدهورت أحوالها المعيشية (السكنية، الغذائية، الصحية، التعليمية).

ب- ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة كونها تتجه إلى البحث في موضوع جديد لم يدرس أكاديميا على حد علم الباحث وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاس النزاعات المسلحة في سورية على الأسرة المهجرة.

ت- تقدم هذه الدراسة الاستطلاعية مؤشرات علمية حديثة للعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وكافة المعنيين حول الوضع المعيشي للأسرة المهجرة السورية المقيمة في مراكز الإيواء.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرّف الآثار الناتجة من انعكاس الأزمة في سورية على الحياة المعيشية للأسرة المهجرة ضمن الداخل السوري مقارنة بما كانت عليه ما قبل الازمة من خلال الجوانب الآتية:

1- تعرّف الأوضاع السكنية للأسرة المهجرة داخل سورية التي خلفتها الأزمة في سورية.

2- تعرّف الأوضاع الغذائية للأسرة المهجرة داخل سورية التي خلفتها الأزمة في سورية.

3- تعرّف الأوضاع الصحية للأسرة المهجرة داخل سورية التي خلفتها الأزمة في سورية.

4- تعرّف الأوضاع الاستهلاكية لأبناء الأسرة المهجرة داخل سورية التي خلفتها الأزمة في سورية.

رابعاً- تساؤلات الدراسة:

أ- السؤال الأول: ما طبيعة الأوضاع الاستهلاكية الجديدة للأسرة المهجرة داخل سورية مقارنة بما قبل الأزمة.

ب- السؤال الثاني: ما طبيعة الأوضاع الصحية الجديدة للأسرة المهجرة داخل سورية بعد الأزمة مقارنة بما قبلها ؟

ت- السؤال الثالث:ما طبيعة الأوضاع الغذائية الجديدة للأسرة المهجرة داخل سورية بعد الأزمة مقارنة بما قبلها ؟.

ث- السؤال الرابع: ما طبيعة الأوضاع السكنية الجديدة للأسرة المهجرة داخل سورية بعد الأزمة مقارنة بما قبلها؟.

خامساً: المصطلحات العلمية والمفاهيم الإجرائية:

أ- المصطلحات العلمية:

1- **الأزمة:** هي نمط معين من المشكلات أو المواقف التي يتعرض لها فرد أو أسرة أو جماعة لها كل خصائص المشكلة من حيث وجود القصور في التوظيف الاجتماعي وعدم استطاعة الفرد أو الأسرة أو الجماعة سد هذا القصور بإمكاناتها الذاتية، وهذا ما يدفع بهم إلى طلب المعونة المتخصصة من المختص(الشاوي، 123،2006).

2- **النزاع المسلح الداخلي:** ويطلق عليه النزاع المسلح ذو الطابع غير الدولي، وهو قتال ينشب داخل إقليم دولة بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة يمكن التعرف على هويتها، أو بين جماعات مسلحة تتصارع فيما بينها، ولكي يعتبر القتال نزاعاً مسلحاً غير دولي يتعين ان يبلغ مستوى كثافة معين وأن يمتد لفترة ما(اللجنة الدولية للصليب الأحمر،3،2007).

3- **الأسرة:** هي جماعة تتكون من أشخاص قائمة على أدوار وعلاقات بينهم، بينما يشمل النظام الأسري جميع المعايير المرتبطة بالأدوار والعلاقات الأسرية، فضلاً عما يقوم به هذا التنظيم من تلبية للحاجات الاجتماعية (عثمان، 222،1999).

4- **الأسرة النووية:** وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية(القصير،53،1999).

5- **الأسرة الممتدة:** وهي التي تتكون من ثلاثة أو أربعة أجيال، وتضم الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين، والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهما، وفي كثير من الاحيان تمتد لتشمل أخت الاب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين وهؤلاء جميعاً يسكنون في منزل واحد أو في شقق ملحقة بالمنزل الأصلي(القصير،55،1999).

ب- المفاهيم الاجرائية:

1- **الأسرة السورية المهجرة:** نقصد بها إجرائيا:الأسرة التي اضطرت إلى ترك منزلها المقيمة به من مناطق النزاعات المسلحة والقدوم إلى مراكز الإيواء والإقامة فيها أو في منازل مستأجرة أو لدى أقارب لها.

2- **الأوضاع المعيشية:** وهي إجرائياً: الأحوال المعيشية المتعددة (مادية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وسكنية وصحية ومتصلة بقضايا العمل).

3- **مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء):** نقصد بها إجرائياً المدارس واالمباني الحكومية التي وفرتها الحكومة السورية للأسر المهجرة من مناطق النزاعات المسلحة، وأطلقت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية السورية اسم مراكز الإقامة المؤقتة.

4- **النزاعات المسلحة في سورية:** ونقصد بها إجرائيا: اقتتال بين الجيش النظامي من جهة والمجموعات المعارضة المسلحة من جهة ثانية. وهو اقتتال غير متوقع تعرض له المجتمع السوري بنيوياً، وفي معظم المناطق السورية، والذي انعكس بدوره في القطاعات المجتمعية كافة،وأدى الى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية للفرد وللأسرة وللمجتمع بشكل عام.

سادساً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أ- الإطار النظري: النظرية الصراعية:

إن جوهر النظرية الصراعية هو النظرة الى الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر والمستقبل على أنها نتيجة للصراع، كما تنظر الى العملية الاجتماعية أساساً في ضوء الميل العدواني للإنسان لا على أساس تعاون الجماعات، والتأكيد على الصراع كظاهرة محورية، أو كحقيقة، أو على الأقل كشيء لا غنى عنه في الحياة الاجتماعية، أكثر من كونه انحرافاً هداماً أو غير مقبول (غيث، 83،1997).

وعلى عكس النظرية الوظيفية، التي تؤكد على ثبات المجتمع، والتركيز على النظام الاجتماعي الذي يعتمد إلى حد كبير على التعاون بين أنساق المجتمع الذين يدافعون عن النظام الاجتماعي القائم في المجتمع، نجد النظرية الصراعية تصور المجتمع على اعتبار أنه حالة دائمة من التغيير

ويتسم بالصراع الاجتماعي، كما تفترض أن النظام الاجتماعي العام يتم فرضه بالقوة على الضعفاء عن طريق من يمتلكون القوة في المجتمع، ويرى أصحاب منظور الصراع الاجتماعي أن الجماعات المختلفة داخل المجتمع لها مصالح وقيم متصارعة، حيث يؤدي التنافس بينها داخل المجتمع الى استمرار عملية التغير الاجتماعي (لطفي والزيات، 1999، 94 - 95).

ويؤكد والاس وولف في مؤلفهما النظرية الاجتماعية المعاصرة: أن العناصر الأساسية لنظرية الصراع، وضعت من قبل اثنين من الرواد في علم الاجتماع: ماركس وماكس فيبر وهما يلتقيان في مسالتين مثلتا مركز اهتمامهما، وهما الطريقة التي تحدد فيها المواقع الاجتماعية قوةً أقل أو أكثر لشاغليها، وكذلك دور الأفكار في خلق الشرعية للموقع الاجتماعي الذي هو تعبير عن وضع قوة معين (الحوراني، 2007، 87).

أما رالف دارندورف فقد وضع في كتابه: الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي، نموذجًا معارضًا للوظيفية، وهو نظرية القهر، وقد وضع افتراضاتها على النحو التالي:

1- كل مجتمع عرضة لعمليات التغيير.
2- كل مجتمع يتضمن الصراع والاتفاق وهي عملية شمولية.
3- كل عنصر يسهم في عدم التكامل داخل النسق ويؤدي الى التغيير.
4- كل مجتمع يرتكز على قهر بعض أعضائه للبعض الآخر(الحوراني، 2007، 95).

أما لويس كوزر فيعرف الصراع الاجتماعي في كتابه: وظائف الصراع الاجتماعي، بأنه نضال حول القيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة، يستهدف الفقراء المتخاصمون من خلاله تحييد منافيسهم أو الإضرار بهم، والتخلص منهم (الحوراني، 2007، 102).

ويؤكد لويس كوزر أن الديمقراطية الثابتة نسبياً تتحقق بقدر ما يبتعد النظام السياسي عن مركزية القوة، لأن مركزية القوة التي يتبعها النظام السياسي تتيح فرصة ظهور الصراع العنيف من قبل الجماعات التي تحاول الحصول على مصادر القوة عن طريق اختزال قوة النظام القائم والإطاحة به (cocer,1967,13).

ب: الدراسات السابقة:

على الرغم من دخول الأزمة في سورية عامها الخامس، وإفرازها العديد من المشكلات، إلا أننا لم نجد بحوثاً أكاديمية سورية منشورة تتناولها، وقد تكون هناك بحوث قيد الدراسة، لذلك وجدنا بعض المقالات والتقارير الصحفية تتحدث عن نشاطات بعض المنظمات الأهلية والدولية،

كالصليب الأحمر وغير ذلك من منظمات وجمعيات تطوعية خيرية، وهذا ما يعطي الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها الدراسة الأولى أكاديميا على حد علم الباحث.

الدراسة الأولى: أعد المركز السوري لبحوث السياسات أربع تقارير اقتصادية اجتماعية خلال عام 2013م بدعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد شارك في إعداد هذه التقارير فريق من المركز السوري لبحوث السياسات وهو يتألف من كل من: ربيع نصر وزكي محشي وخلود سابا ونوار عواد ونبيل مرزوق.

واعتمدت التقارير منهجية تقوم على مقارنة "سيناريو الأزمة" أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة.

التقرير الأول جاء بعنوان: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية (المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني 2013) وقد هدف التقرير الى تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الحالية في سورية، وتشخيص وتحليل جذور الأزمة للوصول إلى فهم أعمق للاختلالات التي أدت الى هذا الوضع، وتم تحليل وتقدير الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة خلال عامي 2010 و2011، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الأزمة داخلياً، والإدارة الحكومية للازمة من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، اضافة للعقوبات الدولية، وقد بين التقرير أن البلاد تخسر بسرعة إمكانياتها وأصولها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية، علاوة على ذلك، فإن سورية مهددة كدولة ومجتمع، والبنية الاجتماعية والاقتصادية غير قادرة على احتمال الخسائر الضخمة وثمة حاجة ماسة الى رؤية شاملة ومتفق عليها، وأن الحل الجذري يكمن في إصلاح مؤسساتي يستند الى احترام حقوق الانسان بمشاركة الجميع.

أما التقرير الثاني، والذي جاء بعنوان: تقييم أثر الأزمة على مختلف العناصر الاجتماعية والاقتصادية فتتبع التغيرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الرئيسية في سورية خلال الازمة الحالية (المركز السوري لبحوث السياسات، تشرين الأول 2013). وقد أظهر التقرير أن الخسائر الاقتصادية الاجمالية وصلت الى 103.1 مليارات دولار حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013، وهذا يعادل 174% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010 بالاسعار الثابتة، وأن مؤشر التنمية البشرية لسورية والذي يعتبر مقياساً عاماً للرفاهية الاجتماعية، قد خسر 20.6% من قيمته مقارنة مع العام 2011، و23.1 من العام 2013، وقد أصبح أكثر من نصف السوريين فقراء.

أما التقرير الثالث والرابع فجاء بعنوان: سورية: هدر الإنسانية، ويشتمل على مجموعة من مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وقد ركز القسم الأول من التقرير على أثر النزاع

المسلح خلال النصف الثاني من عام 2013 في العناصر الأساسية في الاقتصاد السوري، بما فيه الأثر على النمو الاقتصادي وهيكلية القطاعات الاقتصادية وحجم الخسائر، وارتفاع عجز الموازنة العامة والأسعار وسعر الصرف وتشوه سوق العمل وحجم البطالة، وركز القسم الثاني على الأثر الاجتماعي للازمة من خلال دراسة إعادة تشكل خارطة السكان ورصد ارتفاع معدلات الفقر عبر المحافظات خلال النصف الثاني لعام 2013. وقد وصلت الخسائر الاقتصادية الى 143.8 مليار دولار حتى نهاية الربع الرابع من العام 2013، وهذه الخسائر تعادل 276% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة، وتبلغ قيمة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي 70.9 مليار دولار أميركي خلال هذه الفترة، وبالنتيجة فقد أدى النزاع المسلح الى كارثة إنسانية نجم عنها أكبر عدد من اللاجئين في العالم ولا تزال أعدادهم بازدياد.

الدراسة الثانية:دراسة الباحث (كامل مهنا) بعنوان: النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة (مهنا، 2010). تضمنت التجربة اللبنانية نموذجاً بين عامي 1975 – 1991 وبينت الدراسة أن من اهم آثار الحرب الأهلية اللبنانية:

- النزوح القسري الداخلي (التهجير) لما يقارب ربع السكان.
- دفق كثيف للهجرة نحو الخارج بنسبة 16،2% من السكان.
- تدهور على المستويين الكمي والنوعي للخدمات العامة، وخاصة التعليمية والصحية والإنارة.

الدراسة الثالثة: دراسة صادرة عن الملتقى التنموي الفلسطيني بعنوان: الآثار النفسية والاجتماعية للحرب الأخيرة على قطاع غزة على الأطفال ضمن الفئة العمرية (4-15) عاماً، (الملتقى التنموي الفلسطيني،2009).هدفت الدراسة الى تحديد الانعكاسات النفسية والاجتماعية للحرب الأخيرة على قطاع غزة في الفئات العمرية 4- 15 عاماً، اشتملت العينة على (3000) طفل وطفلة، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، وقد أظهرت النتائج أن 82% من أفراد العينة تعرضوا لأحداث صادمة بشكل مباشر خلال الحرب الاسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ونسبة 40،7% من أطفال غزة أصبحوا يعانون من اضطرابات انفعالية، ونسبة 39،18% يعانون من اضطرابات سلوكية و37% من مشكلة التأخر الدراسي، و34،8% يعانون من الصدمة و27،17% من اضطرابات النوم و26،15% ظهرت عليهم اضطرابات اللوازم الحركية.

الدراسة الرابعة: دراسة الباحث (طلعت منصور) بعنوان: الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت (عالم المعرفة، العدد 195، 1995).

هدفت الدراسة الى تحليل الآثار التي صاحبت أزمة العدوان العراقي على الكويت باعتبارها متلازمات نفسية لحالة الصدمة التي تعرض لها المواطن، بهدف تشخيص الآثار النفسية لوقع تلك

الصدمة ووظائفها على عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين، كما هدفت هذه الدراسة الى تحديد المتضمنات الإرشادية لنتائج تلك الأزمة ولانعكاساتها على الناشئة من الأطفال والمراهقين الكويتيين، ومن أهم نتائج الدراسة: القلق الوجودي – ردود افعال الاكتئاب الصدمي – الإرادة والمواجهة.

ولابد من التأكيد الى أن الدراسات السابقة كافة تختلف عن الدراسة الحالية، من حيث المواضيع المطروحة ومن حيث المنهجية، حيث تعد الدراسة الحالية دراسة استطلاعية، وبناء على نتائجها يمكن التوجه الى دراسات أكاديمية معمقة،وهذا ما يعطي الأهمية والمبررات العلمية للدراسة الحالية، وفي الوقت نفسه تم الاستفادة من الدراسات السابقة علمياً في الإطار النظري والمنهجي للدراسة.

سابعاً- منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

أ- **منهج الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة بحكم موضوعها إلى نمط الدراسات الاستطلاعية الوصفية، حيث تعتمد على المنهج الوصفي – التحليلي، ومبررات استخدام هذا المنهج تعود إلى أنه يتبع في أغلب دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها وعرضها، وإنما يشمل عملية تحليل دقيق لهذه البيانات وتفسيرها بعمق، وذلك من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم المعرفة الإنسانية وتقدمها(أبو زينة، 48،2007). ولما كانت الدراسة تهدف إلى التعرف على الوضع المعيشي للأسرة المهجرة داخل مراكز الإقامة المؤقتة فقد اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة بهدف جمع معلومات وحقائق علمية (قدر الإمكان) عن الحياة المعيشية للأسرة السورية المهجرة المتواجدة داخل هذه المراكز.

ب-**أداة جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة البحث، وصممت وفق تساؤلات الدراسة، وأهدافها، وروعي في تصميمها أن تكون أسئلتها واضحة ومفهومة.

وقد جرى عرض الاستمارة على خمسة من الأساتذة المختصين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وتم اختبارها على عينة منفصلة مقدارها 10% من عينة الدراسة لاستدراك مواطن النقص، وبذلك تعرضت لتعديلات في الشكل والمضمون حتى أخذت شكلها الأخير بحيث اشتملت على البيانات التالية:

1- خصائص عينة الدراسة 2- الأوضاع الاستهلاكية للأسر المهجرة.
3- الأوضاع الصحية للأسر المهجرة. 4- الأوضاع الغذائية للأسر المهجرة.
5- الأوضاع السكنية للأسر المهجرة.

ت- مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من 25 مركزاً للإقامة موزعين على مختلف أحياء مدينة دمشق، ونظراً لصعوبة دراسة الأسرة في كل مراكز الإقامة المؤقتة فقد تم اختيار ثمانية مراكز للإيواء بطريقة عشوائية بطريقة الحصة وبكسر عينة وقدره 30%، ولصعوبة مقابلة جميع الأسر المهجرة المقيمة في تلك المراكز والبالغ عددها (737) أسرة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من(97) أسرة مهجرة بنسبة 13% مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تمثيلها للمجتمع الأصلي للدراسة أنظر الجدول رقم (1).

جدول (1): يبين المجتمع الأصلي وتوزع أسر عينة الدراسة

الرقم	إسم مركز الإيواء	عدد الأسر الموجودة	عدد أسر عينة البحث
1	لبانة المحدثة – المهاجرين-	81	11
2	غالية فرحات – مساكن برزة-	102	13
3	الصم البكم – باب مصلى-	185	25
4	مأمون منصور – المزة-	85	11
5	سمية المخزومة – المزة-	70	9
6	مدحت تقي الدين – مشروع دمر-	72	9
7	صفد – ركن الدين-	29	4
8	حيفا – المزة-	113	15
	المجموع	737	9

ث- مجالات الدراسة:

1- المجال البشري: الأسر المهجرة المقيمة في مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء).

2- المجال المكاني: مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء) في مدينة دمشق.

3- المجال الزمني: طُبقت الدراسة من تاريخ 2014/1/1 ولغاية 2014/5/31

ثامناً- عرض نتائج الدراسة الميدانية:

أ- خصائص عينة الدراسة:

1- الفئات العمرية:

جدول (2): يبين التوزع النسبي للفئات العمرية لعينة الدراسة

الفئة العمرية	الزوج		الزوجة	
	العدد	%	العدد	%
15-24	1	1.0	12	12.4
25-39	29	29.9	37	38.1
40-49	36	37.1	15	15.5
50-59	21	21.6	19	19.6
60- فأكثر	10	10.3	14	14.4
Total	97	100.0	97	100.0

يبين الجدول (2) توزع فئات العمر لكل من الزوج والزوجة فالفئة الأعلى بالنسبة للزوج هي(40-49) سنة بنسبة 37.1 % أما للزوجة فهي الفئة(25-39) بنسبة 38.1 %. ثم الفئة العمرية 25-39 للزوج بنسبة 29.9 % والزوجة (فئة 50 فأكثر) بنسبة 19.6 %، والفئة العمرية للزوج (50 فأكثر) نسبتها 21.6 %، وفئة(15-24) للزوج تشكل 1 % أما للزوجة فتشكل 12.4 % وفئة(60 فأكثر) للزوجة تشكل 14.4 % وللزوج 10.3% وهذه النتائج طبيعية تعود الى وجود تفاوت عمري بين الأزواج في المجتمع السوري بحكم الثقافة التقليدية السائدة والتي تبرر ضرورة وجود فارق عمري بين الزوجين تصل أحياناً الى ما بين (5-10) سنوات.

2- الحالة التعليمية:

الجدول (3): يبين التوزع النسبي للحالة التعليمية لعينة الدراسة

الحالة التعليمية	الزوج		الزوجة	
	العدد	%	العدد	%
أمي	29	29.9	37	38.1
تعليم أساسي	26	26.8	23	23.7
ثانوي	9	9.3	12	12.4
جامعة	31	32.0	11	11.3
غير مبين	2	2.1	14	14.4
Total	97	100.0	97	100.0

يبين الجدول (3) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للزوج كانت 35% بمستوى جامعة ونسبة 26.8% بمستوى الثانوي، ونسبة 29.9% من الأميين، بينما لدى الزوجات كانت النسبة العليا 38.1% من الأميات، ونسبة 23.7 ذوات تعليم أساسي وهذا مؤشر على عدم امكانية ايجاد فرص عمل بسبب انخفاض المستوى التعليمي للأزواج والزوجات خاصة.

3- حالة أطفال أسر عينة الدراسة:

الجدول (4): يبين التوزع النسبي لحالة الأطفال التعليمية لأسر العينة.

هل لدى الاسرة اطفال	العدد	النسبة
نعم	89	91.8
لا	8	8.2
العمر للأطفال		
أقل من ستة	13	11.8
5-3 سنة	27	24.8
8-6 سنة	40	36.4
9- 11 سنة	30	27.3
هل يذهب الأطفال الى المدرسة		
نعم	59	60.8
لا	23	23.7
لا ينطبق	15	15.5
المجموع	**97**	**100**

يبين الجدول (4) أن الأسر التي لديها أطفال بنسبة 91.8 %، تتراوح الفئات العمرية بين أقل من سنة بنسبة 11.8 %، و(من 3-5) سنوات بنسبة 24.5 %، و(من 6-10) سنوات بنسبة 36.4 %، وأكثر من(11) سنة بنسبة 27.3 %، كما تشكل نسبة من يذهبون إلى المدرسة 60.8 % بينما 23.7 % لا يذهبون إلى المدرسة فيما 15.5 % لا ينطبق عليهم الدخول بالتعليم. والملاحظ أن نسبة 23.7% لا يذهبون الى المدرسة، علماً أن التعليم في مرحلة التعليم الأساسي في سورية إلزامي، وهذا مؤشر سلبي على العملية التعليمية في المستقبل، خاصة أن هذه الأسر تقيم في مراكز الإيواء في مدينة دمشق، فكيف بالنسبة للأسر المهجرة الى الأرياف البعيدة عن المدن.

4- الحالة العملية:

جدول (5): يبين التوزع النسبي للحالة العملية لعينة الدراسة

الحالة العملية للزوجين		قبل الأزمة		بعد الأزمة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل يعمل الزوج؟.	نعم	95	97.9	66	68.0
	لا	2	2.1	23	23.7
	غير مبين			8	8.2
	Total	97	100.0	97.0	100
هل تعمل الزوجة؟	نعم	14	14.4	13	13.4
	لا	67	69.1	62	63.9
	غير مبين	16	16.5	22	22.7
	Total	97	100.0	97	100.0

يتضح من معطيات الجدول (5) تراجع الحالة العملية للأزواج من 97.9% كانوا يعملون قبل الأزمة إلى نسبة 68% بعدها، أما بالنسبة للزوجات فتراجعت الحالة العملية من 14.4% قبل الأزمة الى 13.4% بعدها وهذه النتيجة طبيعية إذا عرفنا أن نسبة البطالة في سورية نتيجة النزاعات المسلحة وصلت الى 54%.

5- عدد أفراد الاسرة – مصدر دخل الاسرة – حجم الاستهلاك:

جدول (6): يبين التوزع النسبي لعدد أفراد الأسرة - مصدر دخل الاسرة – حجم الاستهلاك

عدد أفراد الأسرة – مصدر الدخل – حجم الاستهلاك		العدد	النسبة
عدد أفراد الأسرة	أقل من 5 أفراد	43	44.3
	6-9 أفراد	42	43.3
	10 فأكثر	12	12.4
	Total	97	100.0
ازدياد عدد أفراد الاسرة بعد الازمة	نعم	46	47.4
	لا	51	52.6
	Total	97	100.0

عدد أفراد الأسرة – مصدر الدخل – حجم الاستهلاك		العدد	النسبة
مصدر دخل الأسرة	الراتب	38	39.2
	أعمال حرة	33	34.0
	من الأقارب	15	15.5
	من الجمعيات الخيرية	11	11.3
	Total	97	100.0
حجم الاستهلاك الشهري	اقل من 10 ألاف	44	45.4
	10-19الف	19	19.6
	20 ألفاً فأكثر	34	35.1
	Total	97	100.0

من خلال قراءة معطيات الجدول (6) بلغ حجم الأسرة المهجرة المقيمة في مراكز الإيواء (6-9) أفراد بنسبة 43.3%، بينما أفادت نسبة 44.3% أن عدد أفرادها أقل من خمسة أشخاص أما نسبة 12.4% فبلغ عدد أفرادها (10) أفراد فأكثر. وعادة ما تكون هذه الأسر ممتدة وتقليدية بسبب الأزمة.وأيضا تبين أن نسبة 47.4% من عينة الدراسة أنجبت بعد الأزمة.

أما مصدر دخل الأسرة فهو الراتب بنسبة 39 %، والأعمال الحرة بنسبة 34 %، ثم من الأقارب بنسبة 15.5 %، والجمعيات الخيرية بنسبة 11.3 %.

وبالنسبة لحجم الاستهلاك الشهري، نجد أن الدخل الأقل من 10 ألاف ليرة جاء بنسبة 45.4 % وهو دخل لا يكفي إلا لشراء سلعة الخبز في ظل الأزمة فقط وجاء دخل (20 ألفاً فأكثر) بنسبة 35.1 % وأخيراً فإن الفئة (10-19 ألفاً) جاءت بنسبة 19.6 %. علما أن أسرة متوسطة الحجم تحتاج الى خمسين ألف ليرة سورية لتعيش بالحد الطبيعي والضروري لصحة الفرد في ظل الأزمة.، وهذه مؤشرات تدل على تأثير الأزمة على الحياة المعيشية، ومن خلال الملاحظة المباشرة للباحث أثناء المقابلة تبين أن العديد من الأطفال والنساء قد ظهر على وجوههم ملامح سوء التغذية.

ب- عرض نتائج السؤال الأول:ما طبيعة الأوضاع الاستهلاكية الجديدة للأسرة المهجرة.

1- نوع الطاقة المستخدمة في الطهي:

الجدول (7): يبين التوزع النسبي لنوع الطاقة المستخدمة لدى الأسر المهجرة.

أنواع الطاقة المستخدمة في الطهي	قبل الأزمة	بعد الأزمة
كهرباء	%28.9	% 29.9
اسطوانة غاز	% 95.9	% 69.1
جاز كيروسين	0	% 39.9
فحم	0	0
حطب	0	0

يبين الجدول (7) مقارنة بين حالة الأسرة قبل الأزمة وما بعد الأزمة من حيث نوع الطاقة المستخدمة في الطهي، فقد تراجع استعمال الأسر المهجرة لأسطوانة الغاز من95.9 % قبل الأزمة إلى 69.1 % بعد الأزمة، وعودة العديد من الاسر لاستعمال جاز الكيروسين بنسبة 39.9% بعد غيابه المطلق عن الاستعمال في المدن السورية وهذا يعود الى عدم توفر اسطوانات الغاز أحياناً، ولارتفاع أسعارها بحيث لم تعد العديد من الأسر المهجرة والفقيرة قادرة على شراء الاسطوانة.

2- استعمال الأسرة للسلع المعمرة:

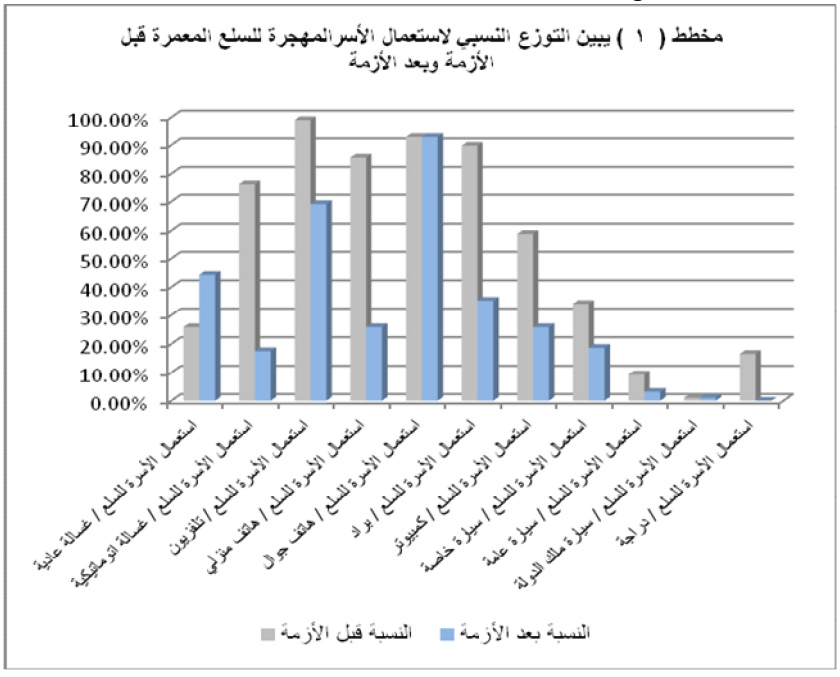

المخطط 1: يبين التوزيع النسبي لاستعمال الأسر للسلع المعمرة.

يبين المخطط رقم 1 تراجع استعمال الأسرة السورية لبعض السلع الضرورية في الحياة اليومية:

غسالة آلية: نسبة امتلاكها كانت قبل الأزمة 76.3 % وانخفضت الى 17.5 % بعد الأزمة.

تلفزيون: نسبة امتلاكه كانت قبل الأزمة 99 % وأنخفضت الى 69.1 % بعد الأزمة.

هاتف منزلي: نسبة امتلاكه كانت قبل الأزمة 85.6 % وأصبحت بعد الأزمة 25.8 %.

هاتف جوال: نسبة امتلاكه كانت قبل الأزمة 92.8 % وبقيت بعد الأزمة على حالها وهذه النتيجة تعود لعدم ارتباط الجوال بالمنزل.

براد: نسبة امتلاكه كانت قبل الأزمة 89.7 % وأصبحت بعد الأزمة 35.1 %.

كمبيوتر: نسبة امتلاكه كانت قبل الأزمة 58.8 % وأصبحت بعد الأزمة 25.8 %.

سيارة خاصة: نسبة امتلاكها كانت قبل الأزمة 34 % وأصبحت بعد الأزمة 18.6 %.

سيارة عامة:كانت نسبة امتلاكها قبل الأزمة 9.3 % وأصبحت بعد الأزمة 3.1 %.

سيارة ملك الدولة: كانت النسبة قبل الأزمة 1 %و بقيت بعد الأزمة على حالها

دراجة: النسبة كانت قبل الأزمة 16.5 % وأصبحت بعد الأزمة 0%.

ومن النتائج السابقة يلحظ تراجع الاسرة السورية المهجرة في امتلاك السلع المعمرة والضرورية في الحياة المعيشية اليومية في الوقت الحاضر.

2- شراء الألبسة:

جدول (8): يبين التوزع النسبي لمصادر شراء الألبسة لأسر العينة.

من أين تُشترى الألبسة	النسبة قبل الأزمة	النسبة بعد الأزمة
من المحلات	% 69.1	%32
من بسطات الأرصفة	%20.6	% 36.1
مداورة بين الأبناء	% 10.3	% 38.1

يبين الجدول (8) حالة (الشراء) لدى الأسر قبل الأزمة وبعد الأزمة، ففي حالة (الشراء من المحلات) قبل الأزمة كانت النسبة 69.1 % وانخفضت بعد الأزمة إلى 32 %، وفي حالة (الشراء من بسطات الأرصفة) كانت النسبة 20.6 % قبل الأزمة وصارت 36.1 % بعد الأزمة،

وفي حالة (مداورة بين الأبناء) نجد أن النسبة قبل الأزمة كانت 10.3 % وارتفعت الى نسبة 38.1 % بعد الأزمة.

من النتائج السابقة يتبين اتجاه الأسر السورية المهجرة لمواجهة أثار الأزمة والتهجير لشراء الألبسة من البسطات والتي يكون عادة سعرها أقل، وأيضا مداورة الألبسة بين الابناء وهي طريقة تستخدم عادة من قبل الأسر الفقيرة كأسلوب من أساليب التحايل لمواجهة الفقر.

ت- عرض نتائج السؤال الثاني: ما طبيعة الأوضاع الصحية للأسرة المهجرة.

1- الأمراض الأكثر انتشارا:

جدول (9): يبين التوزع النسبي لحالة الأمراض الأكثر انتشاراً.

أكثر الأمراض انتشاراً في الأسرة	العدد	النسبة
(كريب) زكام.	16	16.5
ديسك وألام ظهر	5	5.2
أمراض نفسية	22	22.7
سرطان	2	2.1
ضغط/قلب/	10	10.3
سوء تغذية	3	3.1
أمراض جلدية	3	3.1
Total	61	62.9
لا يوجد	36	37.1
المجموع	97	100.0

يبين الجدول (9)أن الأمراض الأكثر انتشاراً بين الأسر هي بالترتيب: الأمراض النفسية، ونسبتها 22.7 % تليها أمراض (الكريب) والزكام بنسبة 16.5 %، ثم ضغط القلب بنسبة 10.3 %، والديسك وآلام الظهر بنسبة 5.2 %، وسوء التغذية بنسبة 3.1 %، والأمراض الجلدية بنسبة 3.1 %، والسرطان بنسبة 2.1 %. وهذا له أثار نفسية واجتماعية على أفراد الأسرة وعلى العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، وخاصة بين الوالدين والأبناء.

2- المعالجة الطبية:

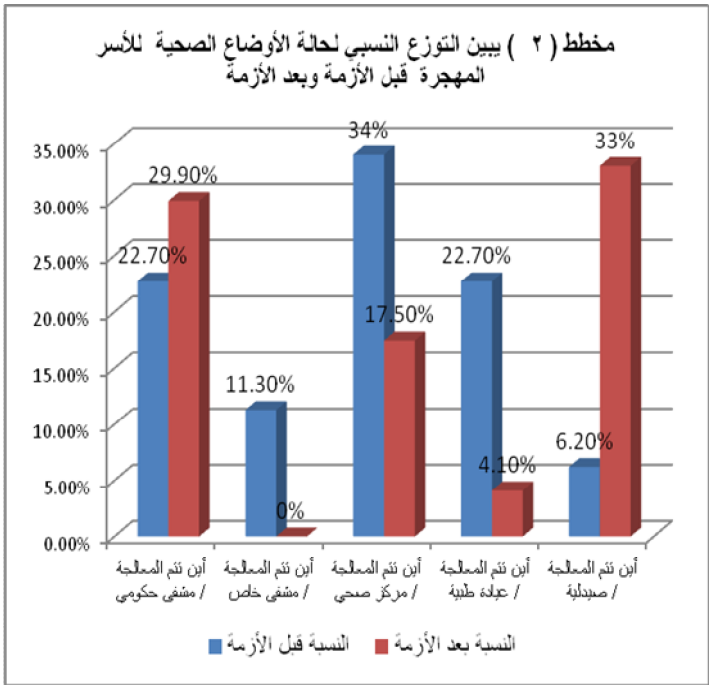

المخطط 2: يبين التوزيع النسبي للأوضاع الصحية للأسرة المهجرة.

يبين المخطط (2) تراجع المعالجة الطبية المأجورة في المشافي الخاصة والعيادات الطبية بعد الأزمة، ففي المشافى الخاصة كانت نسبة المعالجة قبل الأزمة 11.3 % واصبحت 0 % بعد الأزمة، وفي المراكز الصحية كانت النسبة قبل الأزمة 34 % واصبحت 17.5 % بعد الأزمة، وفي العيادة الطبية كانت النسبة قبل الأزمة 22.7 % واصبحت 4.1 % بعد الأزمة، ولدى الصيدلية كانت النسبة قبل الأزمة 6.2 % وازدادت إلى 29.9 %بعد الأزمة. والملاحظ اتجاه الاسر للمعالجة لدى الصيدلي، كونها مجانية، حيث تدفع الأسرة سعر الأدوية فقط، وانخفاض نسبة المعالجة في عيادات الأطباء لعدم القدرة على دفع سعر الكشف الطبي، وهو أيضاً نوع من التحايل على الواقع المعاش نتيجة الفقر.

ث- عرض نتائج السؤال الثالث: ما طبيعة الأوضاع الغذائية للأسرة المهجرة ؟

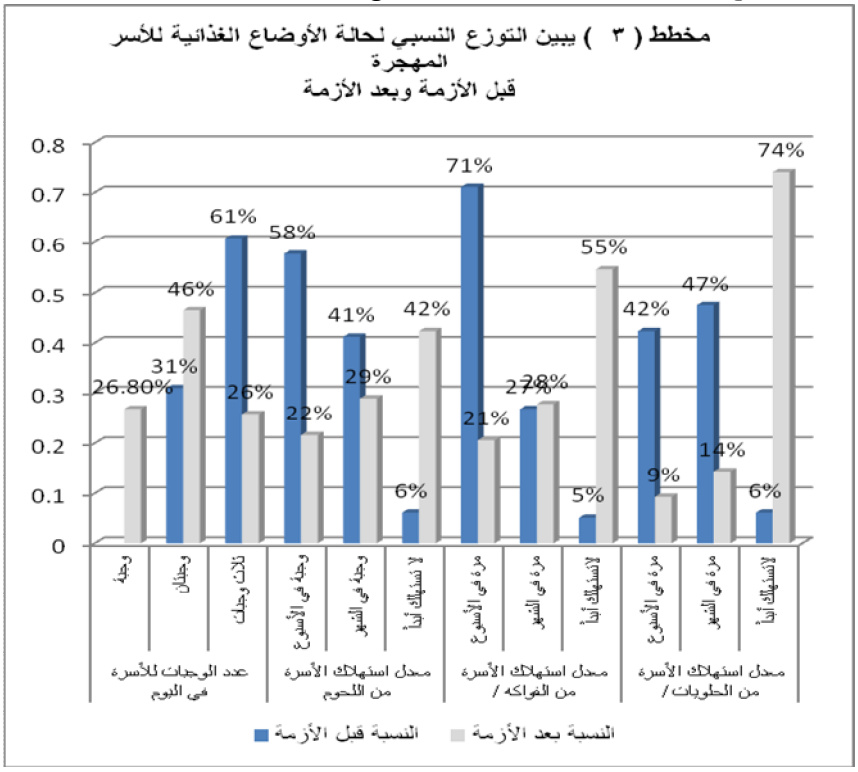

المخطط 3: يبين الأوضاع الغذائية للأسر المهجرة.

بينت النتائج أن عدد الوجبات للأسرة في اليوم توزعت النسبة بين(وجبة واحدة) بعد الأزمة بنسبة 26.8 %، وفي حالة (الوجبتين) في اليوم جاءت النسبة 46.4 %، وفي حالة (ثلاث وجبات) فقط تتناولها في اليوم بنسبة 25.8 %، أما بالنسبة لتناول اللحوم فتوزعت النسبة بين (مرة واحدة في الأسبوع) قبل الأزمة بنسبة 57.7 %، لتنخفض بعد الأزمة إلى نسبة 21.6 %، وفي حالة (مرة في الشهر) قبل الأزمة كانت النسبة 41.2 % وبعد الأزمة انخفضت إلى 28.8 %. وفي حالة (لا تستهلك أبداً) كانت قبل الأزمة 6.2 % ارتفعت بعد الأزمة إلى نسبة 42.3 %، وبالنسبة للفواكه توزعت النسبة بين (مرة واحدة في الأسبوع) قبل الأزمة 71.1 % لتنخفض بعد الأزمة إلى 20.6 %. وفي حالة مرة في الشهر قبل الأزمة بنسبة 26.8 %، وبعد الأزمة انخفضت إلى 27.8 %، وفي حالة لا تستهلك أبداً كانت قبل الازمة 5.2 % ارتفعت بعد الأزمة إلى نسبة 54.6 %، وبالنسبة للحلويات توزعت النسبة بين (مرة واحدة في الأسبوع) قبل الأزمة 42.3 % لتنخفض بعد الأزمة إلى 9.3 %، وفي حالة (مرة في الشهر) قبل الأزمة بنسبة

47.4 % وبعد الأزمة انخفضت إلى 14.4 %، وفي حالة (لا تستهلك أبداً) كانت قبل الأزمة 6.2 % ارتفعت بعد الأزمة إلى نسبة 74.2 %.

ويلحظ من النتائج السابقة تراجع استهلاك الاسر المهجرة للسلع الغذائية الضرورية لبناء الجسم الصحي من خلال تناول وجبة غذائية واحدة باليوم ووجبتين للبعض الأخر إضافة الى عدم تناول مواد غذائية ضرورية لجسم الانسان مثل اللحوم والفواكه والحلويات وهذا له انعكاسات على بنية الجسم الصحية، حيث يصبح أكثر عرضة لكافة الأمراض، إضافة للآثار النفسية والاجتماعية.

ج- عرض نتائج السؤال الرابع: ما طبيعة الأوضاع السكنية للأسرة المهجرة ؟

1- الخدمات السكنية:

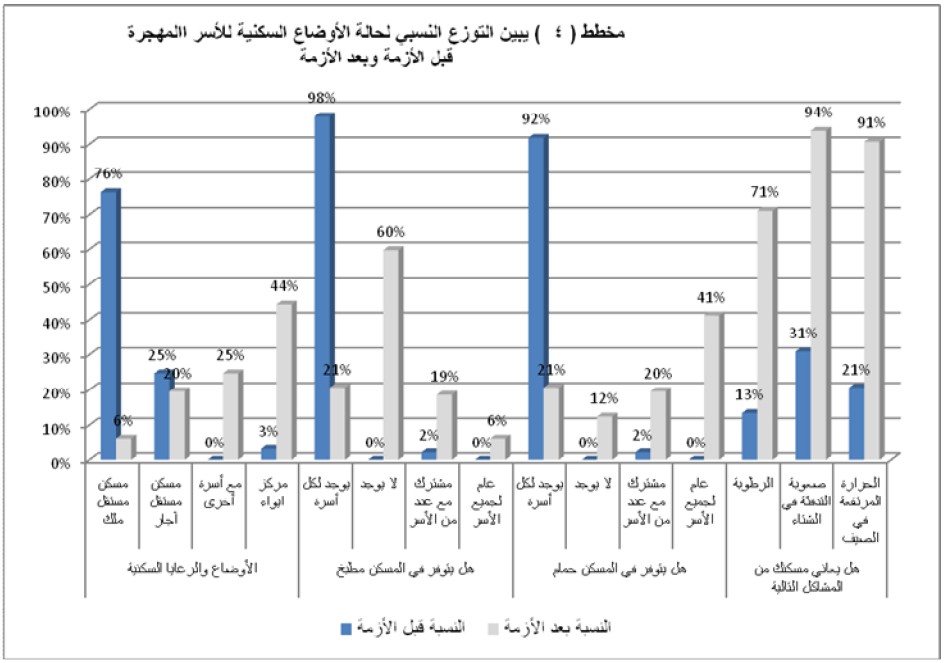

المخطط (4): الخدمات المتوفرة في السكن لدى الأسر قبل الأزمة وبعد الأزمة.

تبين عدم توفر مطبخ في السكن بنسبة 59.8 %. وتوفر مطبخ مشترك بنسبة 19.6 % ومطبخ واحد لجميع الأسر المقيمة في المركز بنسبة 6.2 %، أما بالنسبة لتوفر حمام لكل أسرة بنسبة 20.6 %، وحمام مشترك بنسبة 19.6 % وتوفر حمام عام لجميع الأسر بنسبة 41.2 %، وتعاني مساكن الاسر المهجرة من الرطوبة بنسبة 71 % وصعوبة التدفئة بنسبة 93.8 %،

والحرارة المرتفعة في الصيف بنسبة 90.7، ومن الطبيعي أن تكون لهذه الأوضاع السكنية أثارها السلبية على الأسر المهجرة من انعدام الحياة المعيشية والاجتماعية الخاصة بالأسر وذلك لعدم توفر مطبخ خاص بالأسرة، وخاصة أن وجود مطبخ مستقل لدى المرأة في المجمع السوري يحتل مكانة خاصة في المنظومة القيمية للمرأة السورية.

خاتمة:

أتاحت النتائج السابقة أن نوجز أهم النتائج التي توصل لها البحث بالآتي:

أ- تراجع نسبة العاملين من الأزواج في أسر عينة الدراسة من 98% الى 68% نتيجة الأزمة.

ب- ازدياد عدد أفراد الأسرة بعد الأزمة لدى 47%من أسر عينة الدراسة.

ت- تبين أن نسبة 45% من أسر عينة الدراسة تستهلك شهريا مبلغ 10 ألاف ليرة سورية فقط. وهو مبلغ لا يكفي لشراء الخبز في ظل ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً جداً نتيجة الأزمة.

ث- تراجع في استعمال السلع المعمرة لدى أسر عينة الدراسة (غسالة آلية، التلفاز، البراد، الهاتف المنزلي، الكومبيوتر).

ج- عودة بعض الأسر لاستخدام مادة الجاز (كيروسين) في طهي الطعام بنسبة 9% بعد ان اختفت منذ الستينيّات.

ح- انخفاض عدد وجبات الطعام من ثلاث وجبات إلى وجبتين بنسبة 46%، ووجبة بنسبة 27%. ونسبة 43% من هذه الأسر لا تستهلك اللحوم أبداً، ونسبة 54% لا تستهلك الفواكه أيضاً ونسبة 74% لا تستهلك الحلويات.

خ- تبين أن نسبة 38% من أسر عينة الدراسة تتم فيها مداورة الالبسة بين أفرادها ونسبة 37% تتسوق الألبسة من بسطات الأرصفة لرخصها مقارنة بمحلات الالبسة.

د- تبين ان نسبة 60% لا يتوفر لديهم مطبخ خاص بهم، مقابل 20% يتوفر مطبخ لكل أسرة و19% يتوفر مطبخ مشترك لعدة أُسر، ونسبة 41% يستعملون حماماً مشتركاً مع عدد من الأسر.

ذ- تعاني مساكن أسر عينة الدراسة صعوبة التدفئة في الشتاء بنسبة 93%. والرطوبة بنسبة 71%، والحرارة المرتفعة في الصيف بنسبة 91%، ونسبة 77% لا تستحم سوى مرة في الأسبوع.

ر- الأمراض الأكثر انتشاراً لدى أسر عينة الدراسة هي الأمراض النفسية وأمراض الضغط والقلب والكريب، ومعظم هذه الأسر تعالج في المشافي الحكومية أو في المراكز الصحية

التابعة للجمعيات الخيرية،و ازدادت حاجة الأسر المهجرة للإغاثة الطبية. فلم تعد تستطيع دفع تكاليف الطبابة لأفراد الاسرة.

توصيات الدراسة:

- تحسين ظروف السكن (فصل الأسر – تقسيم الغرف – غرف خاصة للمتزوجين – الزيارات- توفير الألبسة – الأغطية – "الموكيت").
- تحسين نوعية المساعدات الغذائية بحيث تتضمن (اللحوم، البيض،الفواكه والحلويات)
- توفير مواد التنظيف والتعقيم وتعقيم المياه وتوفير المياه الساخنة للاستحمام بالشتاء،
- توفير العمل للنساء وخصوصاً اللواتي لديهن حرفة، وتوفير أدوات الحرفة على شكل منح من المبالغ المالية الكافية لشراء أدوات هذه الحرف،
- تأمين بطاقة صحية خاصة للأسرة المهجرة تتضمن امتيازات وتسهيلات علاجية مجانية لكافة أفراد الأسرة في المشافي والمراكز الصحية في سورية.
- توفير برامج ودورات ونشرات توعية خاصة بالصحة الانجابية للنساء.
- توفير مستلزمات الدراسة وتوزيعها توزيعاً عادلاً وتوفير غرف للدراسة وخصوصاً لطلاب الشهادات ومكتبة،- دورات تعليمية تعويضية للطلاب.
- توفير خدمات الصحة النفسية.
- استناداً الى نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، نقترح القيام بأبحاث أكاديمية معمقة تستند الى مقاييس علمية محكمة على الصعيد الاجتماعي والنفسي والمعيشي.

Living Conditions for Families Displaced Valuable under Syrian Crisis: Exploratory Study in Temporary Accommodation Centers (Shelters) in the City of Damascus

Talal Abd al Mute Mustafa, *Department of Sociology, University of Damascus, Damascus, Syria.*

Abstract

The study aims to identify the reflection of the crisis in Syria is expected to living life to the family displaced within the Syrian interior through all of reality (housing, food, health, education).

The study was descriptive analytical method, and the method of social survey sample through a sample of displaced families in the city of Damascus, amounted to (97) displaced families, and designed a questionnaire to collect the required data.

The study found a range of results, including:

1- The high number of couples of the unemployed.

2- low volume of household consumption of durable goods (TV - washing machine - home phone - a private car) and also food commodities (meat - fruits - desserts), and the decline in the number of meals from three meals a day to two meals.

3- The most prevalent diseases in the study sample households are mental illnesses and diseases pressure, heart and crape, and most of these families treated in government hospitals or affiliated charities, health centers, and increased need for displaced families and medical relief.

No longer able to pay the costs of medical care for family members.

Key words: the crisis in Syria, the family displaced, Living conditions

قدم البحث للنشر في 2014/12/23 وقبل في 2016/1/12

المراجع:

أبو زينة، فريد كامل وآخرون، **مناهج البحث العلمي: طرق البحث النوعي**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2007.

الشاوي، رعد، **نماذج تطبيقية للتعامل مع أسر اللاجئين:** جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2006.

عثمان، إبراهيم، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان،1999.

غبيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997.

القصير، عبد القادر، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

لطفي، طلعت ابراهيم، وكمال الزيات، **النظرية الاجتماعية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب، القاهرة، 1999.

مجموعة مؤلفين، **الغزو العراقي للكويت** (ندوة بحثية) عالم المعرفة العدد 195، الكويت 1995.

الملتقى التنموي الفلسطيني، **نتائج المسح الميداني حول: الآثار النفسية والاجتماعية لحرب غزة على الأطفال ضمن الفئة العمرية من 4- 15** عام2009

مهنا، كامل، **النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة:** معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية، مؤتمر تمكين الأسرة في العالم المعاصر: تحديات مستقبلية: الدوحة 27-28 كانون الثاني – 2010.

cocer, lewis, *continuitus of social conflict*, new York,free prs,1987.

مواقع الانترنت والصحف الالكترونية:

برنارد، أنا، **المصاعب تتفاقم في وجه النازحين داخل سورية**، جريدة نيويورك تايمز، 24-1-2013.

حلوم، منذر بدر، اللاجئون: **مأساة قي سورية وخارجها**، موقع روسيا ما وراء العناوين،12-9-2013.

حميدي، إبراهيم، **المأساة السورية: أربعة ملايين (مهددون بالمجاعة) واللاجئون يبحثون عن لقمة العيش**، جريدة الحياة- لندن،16-11-2013.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي، إجابات عن أسئلتك، القاهرة، 2007،على الموقع: http://www.cicr.org

المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الأول- كانون الثاني – 2013 على الموقع: http://www.scpr.syria.org

المركز السوري لبحوث السياسات، سورية حرب على التنمية، التقرير الفصلي الثاني(نيسان – حزيران2013). تشرين الأول 2013 على الموقع:http://www.scpr.syria.org

المركز السوري لبحوث السياسات، سورية: هدر الانسانية، التقرير الفصلي الثالث والرابع، أيار2014 على الموقع: **http://www.scpr.syria.org**